

فتمتية المجتمع المحلي اذن هي اسلوب للعمل وطريق للتنفيذ يهدف الى رفع مستوى الحياة عن طريق استغلال الموارد المادية والبشرية استغلالا ناعما. ويورد بعض الدارسين تعريفا آخر يلتقي في جوهره مع ما سبق، فيعرفون تنمية المجتمع المحلي على انه اسلوب تنتهجه القيادة القومية للاتصال بالجماعات القروية واستغلال المبادأة المحلية استغلالا احسن في زيادة الانتاج وتحقيق مستويات افضل للمعيشة.

على ان هنالك من الدارسين من يتصور تنمية المجتمع المحلي اسلوبا وهدفا معا، وذلك في حالة غياب الخطة القومية وانبعثت كلها محليا، او في حالة تصور الخطة القومية على اساس وضع الجهود المحلي كجزء جوهري فيها.

ولعل التصور الأخير هذا، هو اقرب تلك التعريفات الى وضع الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام. بمعنى ان تقوم خطة التنمية على اساس شامل من تقدير الموقف على طبيعته وواقعيته، وادراك لكل ابعاد العلاقات المتداخلة في هذا الموقف، وحصر للإمكانات المادية والقوى المتاحة. وبحيث يصار الى تنظيم وتنسيق وتكامل الجهود المحلية والاقليمية للقيام بمهمة العملية التنموية بأقل الجهود وافرها وكلفة، ودوننا تكرار لعمليات التنمية نفسها.

مستلزمات نجاح عملية التنمية الزراعية على المستويين المحلي والقطري:

١) لا يمكن تصور نجاح وفعالية عملية تنمية المجتمع الزراعي المحلي والقطري دوننا اعتبار للفلسفة والاستراتيجية والسياسة القومية، ولدى الامكانيات القانونية والمادية والفنية التي توفرها القيادة القومية لدعم خطة التنمية الزراعية على المستويات المحلية والقطرية. وضمن الظروف والمعطيات الراهنة. سيبقى دور المجتمع المحلي والقطري في تجنيد موارده واستغلالها في حاجاته القائمة ومشاركته في المبادأة والتنفيذ، دورا معتمدا في نسبة عالية من نجاحه على مدى الجهد القومي المتاح فكريا وعملا من حيث تهيئة الظروف في صورها المتعددة، وللتمثيل على هذه الظروف يمكن الاشارة الى ما يلي:

أ) الناحية التنظيمية والقانونية: كالتسويق مثلا، اذ من المفروض ان تتغير الانظمة والقوانين التي تحكمه تبعا لتغير الظروف الموضوعية والتقنية لعملية الانتاج. والتسويق هو المرحلة الأخيرة للجهد التنموي المبذول. فان لم تهيء القيادة القومية ظروف قانونية وتنظيمية تسهل فيه العملية التسويقية،

فقد الانتاج والجهد كثيرا من الحوافز الضرورية لاستمرارية البذل والاستثمار على المستوى القطري والمحلي.

ب) توفير الخدمات الاساسية: كالتمويل والاقراض الزراعي، وقيام مؤسسات التدريب والبحث والمختبرات التكنولوجية. واغفال القيادة القومية لمثل هذه الخدمات سوف يجد من نجاعة العملية التنموية على المستوى المحلي والقطري.

ج) تهيئة الخبرات الفنية والعملية: كالمهندسين الزراعيين على اختلاف تخصصاتهم والاقتصاديين والاجتماعيين الذين تقوم على خبراتهم ومعارفهم الخدمات المتخصصة في المجتمعات المحلية.

٢) لقد استقدمت ظروف الاراضي المحتلة بعضا من المؤسسات الاجنبية التطوعية للعمل في مجال الخدمات الزراعية (وتطوير الريف) وذلك بتقديم المعونة المادية لبعض القطاعات. كما اخرت تلك الظروف ايضا (او اعاققت) وصول الخدمات الفنية والمادية لمؤسسات الامم المتحدة العاملة في مجال التنمية. ولئن كان من غير الميسور وصول الخدمات الدولية إلا عن طريق القيادة القومية، فقد عملت بعض من المؤسسات الاجنبية بقليل من التنسيق على المستويين القطري والقومي.

ان نجاح العملية التنموية على المستوى المحلي في ظروف الاراضي المحتلة يستدعي من القيادة القومية تنسيق برامج او مساهمات هذه المؤسسات على المستوى المحلي، او تحويل صلاحيات التنسيق مع احدى الاجهزة (في الداخل) العاملة على المستوى القطري.

٣) ولا بد من التلميح ان غياب (او تغييب) دور القيادة القومية قد سمح لبعض التيارات القروية او القبلية القيام بادوار لا يمكن وصفها الا بالمعيقة للعمل التنموي داخل الارض المحتلة. ان انتشار مثل هذه الظاهرة غير الحية ستؤدي الى فقدان التوازن المطلوب بين المجتمعات المحلية حيث تستأثر هذه التيارات القيام بأعمال لمناطق محددة خدمة لمصالحها القروية. او انها ستؤدي الى تكرار للخدمات والمشاريع في المنطقة نفسها بما في ذلك من ضياع للجهود والأموال.

والسؤال المطروح والملح هو جدوى استمرار مثل هذه الظاهرة مع انه من الممكن والمفضل تحقيق المصالح القروية من خلال المصلحة العامة وليست على حسابها.

٤) ولعل من الضروري تكثيف الجهود الاعلامية على المستويين المحلي والقومي لتنمية الشعور والاحساس بالمشاكل لدى المجتمعات المحلية، كي تصبح مثل هذه المشاكل مطلبا يوميا لها وتباديء في العمل على حلها.